حوار ..

بقلم : احمد طلعت

اصبحنا نسمع هذه الايام كلاما كثيرا عن (التغيير) فالبعض يقول انه سيتم فى شهر يوليو، والبعض الآخر يقول بإنه سوف يتم (بعد) شهر يوليو.والبعض يتنبأ بان التغيير سيتناول (شخص) رئيس الحكومة، والبعض الاخر يظن ان الذى سيتغير هو عدد من اعضاء الحكومة وليس كلهم، اى ان البعض يرى ان التغيير سيكون شاملا ، والبعض الآخر يتوقع ان يكون تغييرا محدودا..

والكلام عن التغيير بدأ من خلال كتابات بعض كتاب الحكومة،الذين يفترض فيهم العلم (ببواطن) الامور، ثم تناوله الناس فى مجالسهم العامة والخاصة بالتحليل والتعليق وكان التغيير شئ هام فى ذاته، او انه الحل السحرى للقضاء على كل مشاكل المجتمع والتخلص من كل المتاعب التى يعانى منها الناس.ولان الناس يعانون من مشاكل كثيرة فإن كلمة التغيير قد اصبحت تمثل بالنسبة لهم املا جديدا، وما اضيق العيش لولا فسحة الامل..كما يقول الشاعر..!!

لكن الحديث عن (التغيير) يفرض علينا مجموعة من التساؤلات،ويحتاج الى بعض التفسير،قبل ان يتحول الامل الى (سراب) ويضيع من جديد،كما سبق ان ضاعت آمال كثيرة بشرت بها صحافة الحكومة ودقت لها الطبول ثم فوجئ الناس بأن(ريمة) قد عادت الى عادتها القديمة وان الامر كله لم يكن اكثر من الطريقة (المعتادة) لشغل اهتمامات الناس وامتصاص الغضب..!!

فالمفروض ان الحكومة (الحاضرة) هى حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى،لان الحزب الوطنى هو الذى حصل- وفقا للنتائج المعلنة- على اكبر عدد من المقاعد فى انتخابات مجلس الشعب الاخيرة .والمفروض - فى الانظمة الديمقراطية - ان يكلف الحزب الحاصل على الاغلبية بتشكيل الحكومة - وان يتقدم ببرنامجه الى البرلمان للحصول على الثقة.

ويترتب على ذلك انه من حقنا ان نتصور ان الدكتور عاطف صدقى وجميع وزرائه اعضاء فى الحزب الوطنى الديمقراطى،وان كان بعض (الخبثاء) يؤكدون ان هناك من اعضاء الوزارة من تقدم باستمارة عضويته للحزب بعد اختياره بالفعل لعضوية مجلس الوزراء..

ويترتب على ذلك ايضا ان يكون برنامج حكومة الدكتور عاطف صدقى هو فى (الاصل) والاساس برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى ،الذى تمثله الحكومة وتنتمى اليه.

لذلك فان من حقنا - عندما نسمع عن التغيير- ان نتساءل عن المقصود منه، فهل هو تغيير لبرنامج حكومة حزبية ام مجرد تغيير لبعض اعضاء الحزب فى مناصب الحكومة..؟؟

وهذا السؤال هام جدا،لان التغيير فى بعض الاشخاص الذين ينتمون الى حزب من الاحزاب لا يؤدى- عادة - الى تغيير فى السياسة العامة،او سياسة الحزب الذى ينتمون اليه.اما التغيير فى برنامج الحكومة فانه يعنى واحدة من اثنين ،فاما ان حزب الاغلبية قد غير من مبادئه وبرامجه، وهذا ما لم نسمع به، واما ان الحكومة التى اختارها الحزب لتنفيذ برنامجه قد فشلت فى تحقيق البرنامج،او هى- فى احسن الفروض لم تنفذه (بالكفاءة) التى كان يتصور الحزب ان حكومته تتمتع بها.

هذا هو الاستخلاص المنطقى- فى الدول الديمقراطية-للحكمة من تغيير الحكومة ،ففى تلك الانظمة لا يلعب (الاستلطاف) الشخصى اى دور فى اختيار الوزراء، ولا تدخل فى حسابات الاحزاب اى اعتبارات اخرى غير اعتبار قدرة الحكومة- بكل اعضائها- على تنفيذ برنامج الحزب.اما اذا حدث واخطأ واحد من الوزراء،فان الامر يقتضى اقالته من الحكومة- او اعفاءه من عضوية مجلس الوزراء- بالتعبير(المهذب) واختيار وزير غيره من اعضاء الحزب حتى يتحقق (الانسجام) داخل الحكومة.

وحتى الان لم نسمع تصريحا لاحد المسئولين فى الحزب او فى الحكومة عن اهداف التغيير المنتظر،وهل المقصود منه تغيير البرنامج ام تغيير الاشخاص،فتغيير البرنامج لابد وان تكون وراءه (فلسفة) وتغيير الاشخاص لابد وان تكون وراءه (اسباب)

لكن المسئولين فى الحكومة وفى الحزب الحاكم لا يهمهم ان يوضحوا للشعب اسباب التغيير والهدف منه، لانهم لم يتعودوا ان يعاملوا الشعب على انه صاحب (السيادة) والسلطة الحقيقية وانما تعودوا فقط ان يعاملوه على انه (تلميذ) من واجبه ان (يحفظ) الدروس وليس من حقه ان يناقش (المدرس) او يخالفه فى الرأى..!!